٣٣ منشأة صناعية تستفيد من برنامج إحلال المستوردات

«الاقتصاد»: الحكومة ستقدم لها قروضاً مدعومة حيث تتحمل الدولة ٧ بالمئة من الفائدة

صالح حميدي

بينت معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لشؤون التنمية الاقتصادية والتعاون الدولي رانيا أحمد في تصريح لـ«الوطن» أن الوزارة وبعد إطلاق المواد والقطاعات المستهدفة ببرنامج إحلال بدائل المستوردات كفرص استثمارية بمزايا خاصة منتصف العام الحالي سجلت تقديم ١٧ طلباً بشكل رسمي للاستفادة من البرنامج وإقامة أو تأسيس منشآت جديدة.

وبينت معاون الوزير أن هذه القطاعات المسجلة من شأنها دعم الإنتاج المحلي وتنويع القاعدة الإنتاجية وتخفيف فاتورة الاستيراد.

وتركّزت طلبات المستثمرين بحسب أحمد على مجموعة من المواد أهمها إنتاج حليب الأطفال والخميرة والنشاء والأسمدة الزراعية والأدوية البيطرية والأدوات الطبية والغرانيت والأحذية والأثاث والألواح الزجاجية وإعادة تدوير البطاريات التالفة.

من جانب آخر أشارت أحمد إلى أن برنامج إحلال بدائل المستوردات لا يقتصر على تأسيس مشاريع جديدة وإنما يشمل تحفيز المنشآت القائمة وخاصة المتضررة أو المحتاجة إلى ترميم أو إعادة تأهيل ودعم لتمكين هذه المنشآت من الدخول بالعملية الإنتاجية مجدداً أو زيادة إنتاجها بالشكل الذي يغني عن الاستيراد من المواد المستهدفة بالبرنامج.

وفي هذا السياق أوضحت معاون الوزير أن أحد البرامج المكمّلة لبرنامج إحلال بدائل المستوردات هو برنامج دعم أسعار الفائدة حيث تمنح المصارف العاملة في سورية قروضاً بفوائد مدعومة من خلال تحمل الدولة ٧٪ من سعر فائدة في إطار البرنامج وبلغ عدد الطلبات المقدمة للحصول على قروض بفوائد مدعومة ١٦ طلباً.

وبينت أحمد أن طلبات القروض تركزت على صناعة الخيوط والأقمشة المصنرة وتشغيل المصابغ وصناعة الأدوية البشرية والأسمدة والكرتون وتشغيل المداجن المتضررة أو المتوقفة وإنشاء أو ترميم المباقر.

وأوضحت أن الإجمالي ٣٣ مشروعاً والمأمول منها ١٧ مشروعاً جديداً و١٦ قرضاً بأسعار فائدة مدعومة بين مشروع قائم أو متضرر أو جديد، متوقعة تقديم المزيد من الطلبات الجديدة خلال الأيام القادمة.

ولفتت معاون الوزير إلى أن برنامج إحلال بدائل المستوردات لدى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية هو تطبيق حقيقي للرؤى والخطط الموضوعة وتنفيذها على أرض الواقع.

معاون وزير التجارة الداخلية لـ«الوطن»:

الخبز الذكي في حلب قبل نهاية العام.. وبعدها في حمص

علي محمود سليمان

صرح معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان لـ«الوطن» بأنه سيتم البدء ببيع الخبز عبر البطاقة الإلكترونية في محافظة حلب قبل نهاية العام الحالي حيث يجري الآن الانتهاء من التحضيرات، حيث تم تسليم أجهزة قراءة البطاقة الإلكترونية وتدريب المعتمدين ومشرفي المخابز عليها، مشيراً إلى أنه تم تحديد ١٥٠٠ نقطة بيع ما بين مخابز ومعتمدين.

سليمان أوضح أنه ومع دخول محافظة حلب في تطبيق بيع الخبز عبر البطاقة الإلكترونية يكون قد تم الوصول إلى ٦ محافظات نفذ فيها المشروع منذ بدايته في دمشق وريف دمشق إلى اللاذقية وطرطوس ومؤخراً في حماة وحالياً في حلب ومضيفاً: والخطوة القادمة ستكون بمحافظة حمص.

وفي سياق متصل أشار مدير المؤسسة السورية للمخابز زياد هزاع لـ«الوطن» بأن عدد خطوط إنتاج الخبز في محافظة حلب وصل إلى ٣٣ خط إنتاج وذلك مع قرب دخول عدة خطوط إنتاج جديدة بالخدمة في عدد من مناطق حلب.

ولفت هزاع إلى أن الوفر الذي تحقق من تطبيق بيع الخبز عبر البطاقة الإلكترونية وتحدد مخصصات كل عائلة من الخبز، قد انعكس إيجاباً لناحية زيادة الطلب على شراء الخبز من المخابز العامة بعد أن أصبح واضحاً التزام مخابز «السورية للتجارة» بتحسين نوعية الخبز وتقديمه بجودة عالية، ما أدى لتحول عدد كبير من العائلات عن شراء الخبز السياحي من المخابز الخاصة إلى شرائه من المخابز العامة.

هزاع أوضح أن المؤسسة لا تبحث عن تحقيق الوفر بالمادة بقدر ما تعمل على إنتاج الخبز بالجودة المطلوبة والحد من ظاهرة الازدحام أمام المخابز والذي بات واضحاً بأنها انحسرت بشكل كبير، مع توفر مادة الدقيق التمويني، مؤكداً وجود مخزون جيد يغطي الاستهلاك المحلي.

التجار غير «راضين» عن الجمارك والجمارك ترد: نعمل ضمن القانون وننفذ واجبنا

التجار للجمارك منظر دورياتكم في الشوارع غير حضاري

غرفة تجارة دمشق: عالجوا السبب وهو منع الاستيراد

رامز محفوظ

لم تخل مداخلات بعض التجار الذين حضروا ندوة الأربعاء التجاري التي استضافتها أمس غرفة تجارة دمشق بحضور مدير جمارك دمشق ومعاون آمر الضابطة الجمركية من توجيه النقد لعمل دوريات الجمارك في الأسواق وطريقة تعاملها مع التجار خلال مداهمة المستودعات بهدف البحث عن مواد مهربة ومخالفة.

واعتبروا خلال الندوة التي حملت عنوان (الجمارك بين التطبيق والواقع) انتشار دوريات الجمارك في الطرقات مظهراً غير حضاري، منتقدين بعض الممارسات السيئة من بعض عناصر الضابطة الجمركية حتى بالنسبة للبضائع الوطنية أو التي فيها بيان جمركي، وأشارت بعض المداخلات إلى أنه نتيجة لمضايقات وممارسات الجمارك هناك بعض التجار لم يعودوا يريدون العمل ولم يعد هناك إمكانية لجلب مستثمرين جدد، كما أن عدداً من التجار عزفوا عن الاستيراد.

وركزت مداخلات أخرى على أن العديد من المستثمرين في الخارج ممن يريدون أن يستثمروا في البلد لم يعودوا متشجعين نتيجة لما يسمعونه عن ممارسات الجمارك، وطالب البعض بفتح صفحة جديدة بين التجار والجمارك وتفعيل الثقة بين الجمارك وعمل غرفة تجارة دمشق من خلال إيجاد لجنة مشتركة توجد آلية جديدة لعمل الجمارك في المدن مغايرة لآلية عمل الجمارك في المدن والأسواق اليوم.

مدير جمارك دمشق ماجد عمران أكد خلال الندوة ضرورة القيام بالمزيد من التنسيق والمتابعة المستمرة مع التجار لضبط البضائع المهربة وغيرها من البضائع المضرة والمخالفة للمواصفات القياسية السورية بهدف التعاون لحماية الاقتصاد الوطني وحماية حقوق الخزينة من الرسوم والضرائب إضافة لضمان سلامة وأمن المجتمع وبالتالي تزايد الحفاظ على حقوق التجار وعدم تعرضهم لمسؤوليات بسبب التعامل مع البضائع المهربة أو المخالفة بشكل عام.

وذكّر مدير جمارك دمشق خلال الندوة بعدد من نصوص مواد قانون الجمارك الناظمة لعمل مديرية الجمارك العامة بضبط عمليات الاستيراد والتصدير وتحصيل الرسوم والضرائب وقمع التهريب، مشيراً إلى أنه في حال وجود مخالفة ما وثبوت هذه المخالفة في حال عدم عقد تسوية مع مديرية الجمارك العامة يسمح للقانون بموجب المادة ٢١٣ بتوقيف المسؤولين عن التهريب.

ولفت إلى أن الجمارك هي جهة تنفيذية يقع على عاتقها تنفيذ سياسات وزارة الاقتصاد والصناعة وسياسة إحلال البدائل والمستوردات وكذلك سياسات وزارة الزراعة والصحة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك في منع دخول بضائع غير مرخص استيرادها أو ممنوع التعامل بها بالتنسيق مع هذه الجهات.

وبين أنه في ظل الظروف الحالية ووجود مجموعات مسلحة على الحدود وخروج قسم من الحدود عن السيطرة الكاملة فضلاً عن طبيعة التداخل الجغرافي بين دول الجوار وعدم وجود حدود مضبوطة من جانب دول الجوار مثل الحدود اللبنانية والعراقية تترتب مسؤولية كبيرة على الجمارك في قمع التهريب وهذه المسؤولية تحتاج إلى تنسيق وتعاون مستمر من التجار ومن الجهات والسلطات الأخرى بغية قمع التهريب وعدم وجود بضائع مهربة ضمن الأسواق.

وأكد أن هناك عدداً كبيراً من التجار يمارسون المهنة بحرفية عالية ولهم كل الاحترام والتقدير ويجب دعمهم وهؤلاء حريصون جداً على مستنداتهم الجمركية وبضائعهم المطابقة للمستندات وعلى مفهوم الهوية للبضاعة الجمركية.

بدوره أكد معاون آمر الضابطة الجمركية العميد نجيب يوسف أن عمل الضابطة الجمركية هو عبارة عن أداة جمركية بيد الجمارك العامة، لافتاً إلى أن البلد تعرضت لأزمة كبيرة وهناك العديد من المراكز الجمركية تعرضت للأذية، ومن خلال هذا الواقع هناك دوريات ضابطات جمركية خرجت عن السيطرة وأصبح هناك تجمع لهذه الدوريات في المناطق الآمنة.

ولفت إلى أن كل الدوريات الجمركية تقوم بعملها حسب القانون وليس هناك دورية تخرج لأي مكان إلا بأمر نظامي، مشيراً إلى أنه بالنسبة لموضوع الدخول إلى المدن فإن الضابطات الجمركية موجودة في قلب مراكز المدن وهناك توجيهات لكل الضابطات بعدم تفتيش أي سيارات داخل المدن.

وأوضح أنه عندما يكون لدى الضابطة الجمركية معلومات بوجود بضائع مهربة ضمن أي محل أو مستودع فإنها تقوم بواجبها ضمن القانون، لافتاً إلى أن إدارة الجمارك العامة ومكاتبها مفتوحة لأي شكوى على الضابطة الجمركية ولم تطرح أي شكوى إلا وتم تطبيق أشد العقوبات بحق المخالف في حال التأكد وتثبيت المخالفة، مبيناً أن إدارة الجمارك العامة من أكثر المديريات التي أصدرت عقوبات شديدة بحق موظفيها على أعلى المستويات.

وبين بأن مكافحة التهريب مسؤولة عن التحري داخل المدن لكن ليس ممنوعاً على دوريات أخرى في حال وصلت لها معلومات أن تدخل المدينة طبعاً بأمر تحر موقع من المدير العام وبحضور مندوب من غرف التجارة أو الصناعة أو الصاغة ليعرف نوع البضاعة التي ستتم مصادرتها.

من جهته لفت أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق إلى أن غرفة تجارة دمشق وكل ممارسي المهن يؤمنون بأن التهريب آفة ضارة بالاقتصاد الوطني والمستهلك وتساهم في وجود مواد غير مراقبة صحياً وتضعف دخل الخزينة وبالتالي يجب مكافحة هذه الآفة.

وأضاف: إننا في غرفة تجارة دمشق دائماً نقول بدلاً من معالجة المرض يجب معالجة السبب، مبيناً أن السبب في وجود مواد مهربة في الأسواق إما منع استيراد سلع معينة لأسباب مختلفة أو فرض رسوم جمركية مرتفعة على مواد تجعل بعض الأشخاص يقومون بتهريب هذه المواد وهذه الأسباب التي دائماً ننادي بعلاجها.

وبين أن التهريب أضر بالجميع من ممارسي المهن المسموح استيرادها أو غير المسموح استيرادها وبالصناعي وما نطلبه دائماً هو توقف التهريب بشكل كامل.

وطالب الحلاق بضرورة أن تقوم الدوريات الجمركية بممارسة مهامها على الحدود وألا تمارسها في الأسواق إلا في حال وجود معرفة معينة من قبلها بمكان خلل معين في الأسواق، لافتاً إلى أن منعكس وجود دوريات الجمارك في الأسواق هو غير جيد، ويكون غير جيد من ناحية تنشيط العمل الاقتصادي ومن ناحية تنشيط التجار لممارسة العمل بشكل مريح.

وأوضح بأن هناك أسلوب عمل من دوريات الجمارك يعطي انطباعاً سيئاً.

تهريب «مشفى» يعمل دون ترخيص بريف دمشق!!

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» عن ضبط مشفى بريف دمشق يعمل في الظل ومن دون تراخيص ويشتمل على أدوية ومعدات طبية تركية مهربة دخلت بطرق غير شرعية.

وبين أن معظم الأدوية التي تم ضبطها في المشفى هي منتهية الصلاحية وغير صالحة وتمت مصادرة كل محتويات المشفى وفتح قضية جمركية واحتجاز صاحب المشفى للتحقيق معه وإحالته إلى القضاء.

وقدرت قيمة القضية بنحو ١٠٠ مليون ليرة ويتم العمل على استكمال كل خيوط وجوانب القضية عبر التوسع في التحقيقات حولها.

وعن دور الجمارك وتركز مهامها بين أن دوريات الجمارك تبتعد عن الدخول للمستودعات والمحال إلا في حال الحصول على معلومات مؤكدة باشتمال المستودعات على مهربات وبالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وفق مذكرات التفاهم الحاصلة مع الجمارك في هذا الخصوص.

ولفت إلى أنه يتم العمل على رفع كفاءة العاملين في الجمارك وترميم الشواغر وإجراء التنقلات كله في سبيل ضبط العمل الجمركي وتوجيهه ليكون أكثر فاعلية في مكافحة التهريب.

لافتاً إلى أنه وفي هذا السياق صدرت عدة جداول تنقلات بهدف ترميم الأماكن الشاغرة وتغطية النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات للنطاق الجمركي، وأنه يتم التركيز اليوم على الممرات والمنافذ غير الشرعية والطرقات الرئيسية ومداخل المدن بهدف ضبط المهربات ومنعها من الوصول للأسواق المحلية ومتابعة كبار المهربين ومستودعاتهم والحلقات التي تتفرع عنهم.

وأظهرت معظم تقارير العمل الجمركي خلال الفترة الماضية أن معظم المهربات مواد غذائية وألبسة وسجاد وبالة إضافة لقضايا المتاجرة بالمواد المدعمة من الدولة وخاصة الدقيق التمويني والمحروقات حيث تم ضبط عدة قضايا في هذا الخصوص خارج أماكن توزيعهما ومصادرة الكميات وتسليمها للمؤسسات المعنية وفق الأنظمة المعمول بها وإحالة المخالفين إلى القضاء مع التشدد في التعامل مع هذه القضايا التي تمس الحالة المعيشية للمواطن بشكل مباشر.

«المركزي» يرفض طلب اتحاد غرف الصناعة برفع سقف المبالغ المسموح نقلها بين المحافظات

الوطن

وجه حاكم مصرف سورية المركزي كتاباً إلى رئيس اتحاد غرف الصناعة السورية أكد فيه على تعليمات المصرف المعمول بها حالياً بتحديد سقف المبالغ المسموح بنقلها بين المحافظات بـه ملايين ليرة.

وشدد في كتابه الذي حصلت الوطن على نسخة منه على أن يتم إيداع متحصلات مبيعات الصناعيين لدى المصارف وشركات الصرافة وشركات الحوالات المالية المرخصة العاملة في القطر، واستلامها في المحافظات المطلوب السحب منها.

منوهاً بأنه سيتم تنفيذ عمليات التحويل بشكل فوري ولما لهذه الإيداعات من دور إيجابي على الاقتصاد الوطني.

وتم الإشارة إلى أن كتاب المركزي يأتي إجابة على كتاب رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٥٣/ص.

د تاريخ ٢٠٢٠/١١/٩، المتضمنين «طلب اتحاد غرف الصناعة تعديل المبالغ المسموح بنقلها بين المحافظات وفقاً للتعميم رقم ١٧/٩٦١/ص تاريخ ٢٠٢٠/٦/١ لتكون ٢٥/ مليون ليرة بدلاً من ٥/ ملايين ليرة سورية. وذلك لأن سيارات التوزيع للشركات الصناعية وعند عودتها تكون لديها مبالغ تزيد بكثير عن ذلك».

وأشار المركزي إلى أنه وفي كتابه السابق رقم ١٧/١٠٤٧. ص تاريخ ٢٠٢٠/٦/١١ تم التنويه إلى أن «الغاية من تحديد المبلغ هي الحرص على سلامة المواطنين وتجنباً لتعرضهم لأي مخاطر محتملة أثناء عملية نقل الأموال.

نمو في الودائع المصرفية

«المركزي»: الودائع تحت الطلب للأفراد نمت ٩٨ بالمئة في ستة أشهر

الوطن

كشف تقرير صادر عن مصرف سورية المركزي حصلت «الوطن» على نسخة منه عن نمو بالودائع تحت الطلب حسب الجهة المودعة لتصل في القطاع العام إلى ١,٤٩٢مليار ليرة سورية في نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ١,١٧٤ مليار ليرة سورية نهاية عام ٢٠١٩، مبيناً أن معدل النمو بلغ ٢٧ بالمئة.

ووفقاً للتقرير الأسبوعي للمركزي بلغت الودائع تحت الطلب للمؤسسات ٨٠٣ مليارات ليرة سورية حتى نهاية شهر حزيران عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ٤٤٦ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩ محققة معدل نمو ٨٠ بالمئة.

أما من حيث نمو حجم الودائع تحت الطلب للأفراد أوضح المركزي أنها بلغت ١,٦٠٩ مليار ليرة سورية في نهاية شهر حزيران عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ٨١١ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩ وبمعدل نمو ٩٨ بالمئة.

وفيما يتعلق بودائع التوفير فهي مختصة بالأفراد وقد بلغت ٦٧٩ مليار ليرة سورية في نهاية شهر حزيران عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ٦٥٥ مليار ليرة سورية في نهاية عام ٢٠١٩.

تقرير المركزي بين أن الودائع لأجل توزعت حسب الجهة المودعة لتصل في القطاع العام إلى ١,٠٤٥ مليار ليرة سورية، وإلى ١٨٣ مليار ليرة سورية للمؤسسات، وإلى ٩٥٨ مليار ليرة سورية للأفراد في نهاية شهر حزيران عام ٢٠٢٠، مقارنة بـ٤٢٩ مليار ليرة سورية للقطاع العام، ١١٢ مليار ليرة سورية للمؤسسات، ٧٠٨ مليارات ليرة سورية للأفراد في نهاية عام ٢٠١٩.

ووفقاً للمركزي قد بلغت مساهمة الأفراد ٤٨ بالمئة من إجمالي الودائع الودائع، في حين كانت ٣٧ بالمئة للقطاع العام، ١٥ بالمئة للمؤسسات من إجمالي الودائع في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٠.

٢٤ ساعة فقط لاستلام السكر والرز

حسن لـ«الوطن»: ١٥٠ طناً من المادتين توزع يومياً وحصر التوزيع بأكياس معبئة مسبقاً

علي محمود سليمان

كشف مدير فرع دمشق للمؤسسة السورية للتجارة لؤي حسن لـ«الوطن» أنه تم تحديد مدة استلام مخصصات السكر والرز على البطاقة الإلكترونية بـ٢٤ ساعة بدلاً من ٤٨ ساعة بالنسبة لفرع دمشق، وذلك لتغطية كل طلبات المواطنين.

وأشار إلى أنه تبيّن في منتصف الشهر الماضي أن أغلبية المواطنين كانت تنتظر لآخر أسبوع لتستلم مخصصاتها وذلك ما زاد الضغط على الصالات، ولذلك تم خفض مدة الاستلام لـ٢٤ ساعة لتمكين جميع المواطنين من الحصول على مخصصاتهم من المواد المدعومة، وفي حال عدم تمكن المواطن من استلام مخصصاته خلال الـ٢٤ ساعة يمكن له إعادة تسجيل الطلب عبر التطبيق المخصص لإعادة إرسال موعد التسليم له.

حسن قال: أصبح لدينا قاعدة بيانات واضحة بناء على عمليات التوزيع التي تمت خلال الشهرين الماضيين، ومن خلالها تبين التوزيع الجغرافي للتوزيع ومواقع تركزه في دمشق بحيث نتمكن من الاستناد عليه لتوزيع المخصصات للصالات وفق الاحتياجات المطلوبة لتغطية جميع المسجلين لطلبات الاستلام في دمشق.

ولفت إلى أنه تم وضع خطة للتوزيع وفق إمكانيات الصالات ومدى استيعابها، وبناء عليه تمت زيادة عدد الرسائل المخصصة للصالات ومنافذ البيع إلى ٤٠٠ رسالة استلام يومياً بدلاً من ٢٠٠ رسالة، وبالنسبة للمجمعات الكبيرة فتم رفع عدد الرسائل إلى ٦٠٠ رسالة يومياً، مع الاستمرار بتمديد أوقات الدوام.

حسن أوضح أن عدد صالات «السورية للتجارة» في دمشق يبلغ ٨٤ صالة ما بين منفذ بيع وصالة ومجمع تجاري ويتم فيها جميعها توزيع مخصصات السكر والرز عبر البطاقة الإلكترونية، بالإضافة إلى إرسال كميات من المادتين إلى الجمعيات التعاونية التي تقوم بالتوزيع للمسجلين لديها، والتي توزع يومياً قرابة الطن الواحد لكل جمعية بينما ما يتم توزيعه يومياً في صالات المؤسسة بدمشق يتراوح ما بين ١٢٠ إلى ١٥٠ طناً من السكر والرز.

ولفت حسن إلى أن ما تم تنفيذه من خطة الشهرين الماضيين بلغ ٩٥ بالمئة وذلك بعد تمديد التوزيع لثلاثة أيام إضافية لتغطية زيادة الطلب على المادتين نتيجة قيام العديد من المواطنين بالتأخر في تسجيل طلبات الاستلام، أو من قاموا بنقل طلبات الاستلام من صالات في ريف دمشق إلى أخرى في دمشق ما أدى لزيادة الضغط على الصالات في الأيام الأخيرة من الشهر، مضيفاً: كان لدينا لحين منتصف الشهر الحادي عشر قرابة ٤٦٢ ألف بطاقة سجلت طلبات استلام في دمشق، ليبلغ الشهر ٥٠٠ ألف بطاقة.

وأكد مدير فرع دمشق بأنه تم تعبئة كامل المخصصات من المادتين ولن يتم التوزيع إلا بأكياس معبئة مسبقة بوزن كيلو غرام واحد للسكر أو الرز سواء في صالات المؤسسة أم في الجمعيات التعاونية التي توزع أيضاً.

زيادة في شكاوى المواطنين على التجار بعشرة أضعاف

محمود الصالح

كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في دمشق عدي شبلي عن تنظيم ٤٧٧ ضبطاً تموينياً خلال الفترة الأخيرة الممتدة من بداية تشرين الثاني حتى منتصف كانون الأول الجاري، مخالفات تتعلق بالمواد الغذائية المتنوعة والمأكولات الشعبية من فول وحمص وفلافل وغيرها إضافة إلى جميع أنواع السندويش والبيض والخضار والخبز السياحي.

وأكد الشبلي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المديرية تعمل الآن وفق نظام الحملات، حيث يتم العمل على تنظيم حملة لضبط الأسواق في مكان ما من دمشق يتم خلالها متابعة موضوع الإعلان عن الأسعار للمواد المحررة الأسعار والمسعرة بشكل محلي أو مركزي.

وأشار إلى أن أكثر المخالفات التي تم ضبطها تتعلق بمخالفة التسعيرة، حيث يتم تطبيق القوانين المعمول بها في كل مخالفة.

ولفت إلى مساهمة المديرية إلى جانب المديريات الأخرى في دمشق من شؤون صحية وسياحة بضبط كل المخالفات التي تتعلق بالمواد الاستهلاكية وبشكل خاص التي لها علاقة بالمواد التموينية والغذائية، إضافة إلى ذلك تتلقى المديرية الشكاوى من المواطنين وتقوم بتنظيم الضبوط اللازمة بحق المخالفين.

وأكد الشبلي تعمق حالة الشكاوى من قبل المواطنين حيث تضاعفت أكثر من عشر مرات عما كانت عليه في السابق، فقد كان عدد الشكاوى التي ترد إلى المديرية يومياً بمعدل شكوى واحدة، إذا تم حساب عدد الشكاوى الشهري وتقسيمها على أيام الشهر، أما الآن فقد تجاوز عدد الشكاوى ١٠ شكاوى يومياً، والسبب في ذلك هو الإجراءات التي اتبعتها المديرية في تلقي الشكاوى.

وأوضح أنه يتم استقبال الشكاوى من خلال رقم الهاتف ١١٩ ومن خلال صفحة المديرية على الفيسبوك ومن خلال الوتس آب، ومواقع التواصل الاجتماعي الأخرى، وتتم متابعة كل شكوى ترد إلى هذه المنصات حتى الوصول إلى النتيجة، وهذا ما سهل على الناس التقدم بالشكاوى وأعطت هذه الطريقة نتائج جيدة في عملية الرقابة التي تتبعها المديرية.